http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1684) السنة السابعة - الخميس (24) كانون الاول 2009

قضية سياسية

مكاتب لاستدراج الكفاءات ورؤوس الأموال والاحتيال على المواطن تحت أنظار الحكومة!

بغداد / سها الشيخلي
ليث محمد رضا
تصوير: مهدي الخالدي

قالت السيدة الصيدلانية التي تحمل شهادة الدكتوراه في العلوم الصيدلانية انها تريد الهجرة الى اي بلد آخر.. فلم يعد لها مكان في العراق الذي احبته من الاعماق وتفانت في حبه لانه بلدها.. وقد رفضت في السابق عقودا كثيرة ومغرية للعمل في الخارج لانها كانت مصممة على ان تخدم وطنها. ولكن بعد ان تعرضت هي وابناء طائفتها الى القتل والتهجير والاقصاء صار لزاما عليها ان تغادر موطن الاجداد لكنها وقعت في فخ المهربين الذين اخذوا يتكاثرون في الاونة الاخيرة وكانت ضحية للنصب والاحتيال..

مكاتب تروج للهجرة

النصب والاحتيال والضحك على الذقون مفردات دخلت حياتنا في الآونة الأخيرة.. تمارسها مكاتب تروج للهجرة و السفر الى مناطق متعددة من ارض الله الواسعة بعضها وهمية والبعض الاخر اتخذت واجهات اشد احتيالا ونصبا من الاولى لتقدم العروض المغرية للإقامة او العمل وفق شروط ونقاط يتم جمعها من قبل المواطن الذي أتعبته الإقامة في بلده بعد ان ذاق الامرين في حياته، وانسدت في وجهه السبل. ووفق مبدأ(القانون لا يحمي المغفلين) وقع الكثير من المغفلين وغير المغفلين في شباك هؤلاء المحتالين.

ضحايا تلك المكاتب

لنتحدث اولا عن مجموعة من الزملاء الصحفيين الذين دفعوا الى احد المحتالين مبلغا قدره ٥٠٠ دولار لقاء السفر والاشتراك في دورة تنظمها وتعد لها (وكالة انباء) غير معروفة في الوسط الصحفي، وتم تسليم الجوازات الى ذلك المحتال الذي تبين انه مجرد عميل وهمي لتلك الوكالة الوهمية وبعد اخذ ورد وطول مماطلة استطاع الزملاء استرداد المبالغ والجوازات. احدى المواطنات التي تحمل اختصاصا ومؤهلا جيدا فقدت ولديها في انفجار يوم الاربعاء الدامي وتريد الهجرة الى كندا للعمل هناك لكونها تحمل شهادة الماجستير في الرياضيات من الجامعة الامريكية اضافة الى اتقانها اللغة الفرنسية والانكليزية. تروي لنا (ش.م) رحلتها مع عالم الاحتيال هذا فتقول:

قرأت اعلانا في احدى الصحف المحلية عن مكتب للسفر واتصلت عن طريق الانترنيت بالشخص الذي بدأ حديثه معي ب(بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم) وطلب مني بعض المعلومات عن الشهادة والخبرة واللغة التي اجيدها وقال لي: ان نظام النقاط المعمول به للمتقدم للهجرة هو الحصول على ٨٠ نقطة من اصل ١٢٠ نقطة لكي يقبل وشرح لي بشكل مفصل نقاط الشهادة ونقاط العمر الذي يشترط ان يكون المتقدم بين الاعمار ٢٤-٥٢ سنة وقال انني خلال عام سأمنح جنسية تلك الدولة (كندا).

وتواصل المواطنة (ش-م) حديثها عن تلك الشركة فتقول: الاجور انواع هناك اجور غير قابلة للاسترداد وهي خاصة بالشركة وقدرها ١٠٠٠ دولار و٦٠٠ دولار للمتقدم واخرى مثلها للزوج،اما الاطفال فالمبلغ المطلوب مقطوع لكل طفل ٢٠٠ دولار على ان لا يقل عمر الاطفال عن ١٨ سنة.

فيما يقول الضحية الاخرى المواطن (ص-م) الحاصل على شهادة ماجستير في علوم الحاسبات:ان فرص الحياة ضاقت به في بلده بعد تعيين الاقارب والمحسوبين على الأحزاب والمحاصصة ولم يجد فرصة للتعيين فقرر الهجرة الى السويد بعد ان علم من احد الاصدقاء ان هناك العديد من العراقيين المقيمين في السويد واستطاع عن طريق صديق له ان يتعرف على مكتب في احدى مناطق بغداد،حيث يقوم المكتب بتهريبه الى تركيا عن طريق كردستان. وهناك العديد من الذين يعملون على التهريب ولهم اتفاقات مع الشرطة والدوريات هناك الا ان المهرب الذي اخذ على عاتقه مهمة ايصالهم الى اليونان عن طريق تركيا بواسطة جوازات سفر مزورة لم يستطع ايصالهم الى الهدف من خلال الحدود العراقية التركية وتمت اعادته الى العراق بعد سحب الجواز منه. وبعد مراجعات عديدة استطاع الحصول على جواز سفره مرّة اخرى ولكنه خسر مبالغ كبيرة تم دفعها الى المهربين والى شركات المكاتب ولم يحصل على شيء وعاد مجددا ليعاني من البطالة. المواطن (س، ش) ضحية اخرى لمكاتب الاحتيال يوضح: هناك مكاتب عديدة في بغداد وفي المحافظات منها محافظة كركوك مثلا التي تروج للسفر والهجرة الى تركيا واليونان وايطاليا عن طريق اسطنبول وادرنة وهناك مكاتب سفر عادية ايضا يتم التنسيق معها ومع سفارات قريبة من البلدان المراد الهجرة اليها، فانا مثلا حصلت على فيزا تجارية الى المانيا بحجة حضور معرض لشركات تجارية وان الوصول الى المانيا محطة اولى للهجرة الى اي بلد اخر ودفعت ٦ الاف دولار للحصول على دعوة لحضور ذلك المعرض على اعتبار انني ممثل لشركة تجارية عراقية، ومع كل ماتقدم لم اوفق في السفر الى المانيا حيث اكتشفت ان ذلك المكتب مجرد واجهة لاصطياد الراغبين في الهجرة امثالي.. وتتحدث الدكتورة الصيدلانية (ف- ق) التي ارادت السفر الى اليونان عبر تركيا وقد دفعت مبلغا قدره ٥٤٠٠ دولار الى مكتب في بغداد وقيل لها انها سوف تسافر الى اليونان في يخت سياحي وظلت تنتظر وصول الفيزة من تركيا ومضت الشهور والايام، وكلما راجعت المكتب يقولون لها (الفيزة لم تصل بعد). وتضيف المواطنة (ف.ق) انها راجعت تلك الشركة السياحية فوجدت لافتة تقول ان المكتب المذكور قد تم غلقه لمخالفته الشروط التي من اجلها منح رخصة العمل. وتقول ان امالها كلها تبخرت مع تبخر المبلغ الذي دفعته، ومع كل ما حصل لها ما زالت الصيدلانية تبحث عن الطريقة التي تمكنها من الهجرة.

متابعة وكشف اسرار

في الوقت الذي تدعو كل القوى الوطنية العراقية الى عودة الكفاءات العراقية المغتربة الى الوطن، تعمل مكاتب انتشرت اعلاناتها في الصحف و مواقع الانترنت وحتى على قارعة الطريق وتروج وتدعو وتعد بتسهيل الهجرة الى خارج العراق خاصة الى كندا التي ادرجت شروطها للهجرة بصيغة نقاط، فكلما كان المتقدم حاصلا على شهادة اعلى زادت نقاطه و هكذا كلما كان عمره اقل ولديه أطفال اكثر، وهنا تجدر الإشارة الى انهم يركزون على استقطاب الطاقات الوطنية وتحديدا الاعمار الصغيرة بشكل أساسي لاعتقادهم بانها اكثر نفعاً لمجتمعهم من خلال نشاطها. وتزداد فرصة القبول لو كان المتقدم حاصلا على شهادة (الايلبس) باللغة الانجليزية و من لم يتمكن من الحصول على تلك الشهادة تعمل المكاتب المرخصة من قبل الحكومة الكندية على تزويرها او الحصول عليها بطرق غير مشروعة مقابل ١٠٠٠٠دولار و مما لاشك فيه ان المستثمرين من رجال الاعمال لهم اولوية في شروط الهجرة واحراز نقاطها، وبناءً على ما تقدم فأن بعض الدول في العالم المتطور تشجع على هجرة الطاقات العراقية الى بلدانها، سيما كندا، لحاجتها الى العنصر البشري و الكفاءات. ولكن هل الجانب المالي فقط هو ما يحرك مكاتب الهجرة لتنشيط عملها في العراق تحديدا؟ سؤال سنحاول الإجابة عليه في هذا التحقيق.

هل هي شركات مرخصة؟

من اجل استقصاء عمل مكاتب الهجرة قمنا بمتابعة اتصالات عائلة عراقية ترغب بالهجرة مع شركة تدعى (شركة صهيب مصطفى للهجرة الى كندا) حيث يعتقد انها مرخصة من الحكومة الكندية و قادرة على استحصال الموافقة للهجرة. و ما ان بدأت الاتصالات حتى اوضح مدير الشركة: ١٠٠٠ دولار امريكي فقط اجور الشركة للتقديم و الحصول على رقم الموافقة خلال ٣ شهور و المتابعة للمتقدم للهجرة (ماعدا اجور الدولة الكندية) على ان يصل لكندا خلال ١٢ شهراً ثم بادر بإرسال معلومات توضح شروط الهجرة حيث تضمنت ان على المتقدم ان يجمع ٦٧ نقطة من اصل ١٠٠ نقطة حتى يقبل في نظام الهجرة الخاص بأصحاب الشهادات وعدد سنوات الخبرة و العمر و معرفة اللغة الانجليزية او الفرنسية او كلتيهما.

بعد ذلك طلبت الشركة ارسال السير الذاتية لكي يتم حساب النقاط التي تمتلكها العائلة لمعرفة من المؤهل للهجرة ومن غير المؤهل و قال مدير الشركة: لوكان الجواب نعم فسيقوم بإرسال العقد لغرض توقيعه. و الغريب هنا انه ارسل العقد(نسخة منه مع التحقيق) و طلب توقيعه وارساله مع المبالغ المالية دون ان تصله السير الذاتية ويتأكد من ان العائلة مؤهلة للهجرة او لا. ثم قال انه سيقدم طلب الهجرة بأسم الاب لانه استاذ جامعي و العائلة ستكون مرافقة له لكن يجب ان يمتلك الاب شهادة (الايلبس) البريطانية باللغة الانجليزية و ان شهادة (التوفل) المتوفر اختبارها بالعراق لا تنفع و قال ان امتحان (الايلبس) يتم في دبي و انه قادر على ان يحصل للاب على هذه الشهادة دون ان يقوم بالامتحان فهناك من سيمتحن بدلاً عنه (تزوير) وطلب إرسال صورة الاب مع مبلغ ١٠٠٠٠ دولار اخرى هي تكلفة عملية التزوير. ثم طلب من العائلة ان تطمئن فهو سيتمكن بحيله وحركاته البهلوانية من ايصال العائلة الى كندا. هذا وقد اجتهد كثيراً في عدم التفريط بالعائلة و قال انه يريد ان يتعاون فقط!! لذلك يتمنى ان لا يأخذ اجور شركته مقدماً و عندما اجيب بالاستحسان قال لكن على العائلة ان تبعث مبلغ الـ ١٠٠٠٠دولار المتعلق بتزوير شهادة الايلبس! وقال مدير الشركة خلال سياق الحديث ان اصحاب رؤوس الاموال لهم الاولوية بالهجرة وتكون هجرتهم سهلة جداً.

الرأي القانوني

أردنا معرفة قيمة العقد الذي تمنحه هذه الشركة خاصة و ان الشركة تقول انها ستوقع العقد وتبعث نسخة منه لكن بعد تسلمها للمبلغ. فعرضنا الموضوع على المحامي (رعد محمد حسن ناجي) و بعد اطلاعه على نسخة العقد اجابنا قائلاً: لا اثر قانوني يترتب على العقود المكتوبة الا اذا كانت موقعة من طرفي العقد. لأن العقد هو ارتباط الإيجاب الصادر من احد العاقدين بقبول الاخر على وجه يثبت اثره في المعقود عليه وحسب نص المادة ٧٣ من القانون المدني ٤٠ لسنة ١٩٥١ المعدل النافذ.

يونادم كنا: المحاصصة هي السبب

يقول النائب البرلماني يونادم كنا: الهجرة حق من حقوق الانسان وله ان يختار اين يعيش لكن مايحصل هذه الايام هو من جانب جريمة بحق الشعب العراقي و من جانب اخر انعكاس لمعاناة العراقيين من فقدان الامان و فرص العمل و غير ذلك من سياسات الاقصاء والتهميش الحاصلة بحق شرائح واسعة من الشعب العراقي بسبب سياسات المحاصصة سيئة الصيت. وهذه التراكمات اضافة الى بعض تجار البشر الذين يبيعون البشر من اجل تحقيق مكاسب مادية. كل هذه العوامل متداخلة ومتراكمة وهذه الحالة لاتخص كندا فقط لكن معها المانيا وفرنسا و امريكا و استراليا و تلك الدول تجذب بدرجة اساس السريان الاشوريين ثم كل العراقيين. و المشكلة ان الحكومة لا تنتبه لهذا الموضوع فقد ناشدنا لعدة مرات (وصيحنا ولنا) ولم يسمعنا احد فلازالت الدولة غارقة في المحاصصات من وظيفة الفراش الى عضو مجلس النواب. واكد كنا: ان عملية الهجرة تتم من جانب دول تستقطب الكفاءات و المستثمرين ورجال الاعمال وهناك شبكات حاقدة على العراق فكندا تحتاج الكفاءات ولا يهمها استنزاف الطاقات الوطنية فالانسان العراقي حضاري و يمكن ان يتفاعل مع المجتمع الكندي بأيجابية. واضاف: يجب ان يكون لمجلس النواب دور في هذا الامر و وزارة الخارجية و الحكومة يجب ان يكون لهما موقف مع الدول التي تروج للهجرة و اضاف: تلك الدول لوكانت ترأف بنا لما تعاملت معنا كمسيحي ومسلم بل تتعامل معنا كعراقيين فليس ما يقومون به الا تدمير شعب.

نصير العاني: سنناقش الموضوع في البرلمان

النائب نصير العاني الذي تفاجأ بالموضوع قال لنا: هذه المسألة يجب ان يدقق في ابعادها فهؤلاء يهدفون الى تفريغ البلد من طاقاته و اعمدته وهذه مؤامرة كبيرة على البلد وثمة ايادٍ خفية وراء هؤلاء و يجب ان نناقش هذا المشروع الخطير في مجلس النواب. واضاف: بأمكاننا ان نقول ان التفجيرات و تدهور الوضع الامني لصالح هذه المكاتب.

الاضرار بالمصالح العراقية

وعلق النائب باسم شريف على الموضوع قائلاً: ان هذه القضية تنقسم الى قسمين اولاً: تفريغ العراق من طاقاته وهذا لا يحصل فقط داخل العراق ولكن حسب معلوماتي هناك استهداف لطلبة الدراسات العليا خارج العراق من العراقيين كدول شرق اسيا مثل كوريا و ماليزيا. ثانيا: هناك ضعف متابعة حكومية لهذه الشركات والمكاتب والوقوف حقيقة على طبيعة نشاطاتها.الوجه الآخر للقضية هو انه ينبغي التعامل مع الكفاءات العراقية على اساس انها ثروة وطنية مهمة لا يمكن تعويضها، ولان هذه الشريحة لاتلقى الاهتمام الكافي فانها تلجأ الى خارج العراق لانها لم تجد افاقا رحبة داخل الوطن ولم يتعامل معها بما يليق بقدراتها العلمية والفنية والمالية لذا فالقضية بأيدينا. الكنديون يشجعون على الهجرة و بالمقابل على الحكومة العراقية ان تغلق مثل هكذا مكاتب و هذا هو الاجراء الاول الذي يعني المتابعة اولا، وثانياً الاهتمام بالكفاءات لكي لايبقى دافع يدفعها للذهاب الى خارج العراق من اجل البحث عن الاستقرار وفرص العمل الجيدة. واضاف شريف: ان هذه المكاتب اذا كانت داخل العراق فالحكومة العراقية لديها سلطة على كل ما هو داخل العراق و تستطيع ان تتعامل مع تلك المكاتب دون الاحتجاج لدى الحكومة الكندية ومنع فتح مثل هكذا مكاتب يكون على اساس انها مضرة بالعراق.

رعاية الكفاءات

فيما قال النائب مثال الآلوسي: العالم مفتوح وهذه معاناة كل الشعوب الفقيرة والدول النامية اذ تقوم الدول الغنية بفتح ابوابها للكفاءات وتقدم لهم المغريات والظروف الملائمة للعمل التي يفتقدونها في بلدانهم مثل مستوى الرواتب والامتيازات والاستقرار و بالتالي علينا كدولة عراقية ان نقوم برعاية كفاءاتنا، وانا شخصيا لا استغرب عندما يذهب طبيب عراقي الى دولة من دول الجوار او الى دول اوربية لان الراتب اعلى والاقبال على العمالة اكثر، و اضاف الالوسي: علينا ان نتعامل مع الكفاءات خارج السياقات التقليدية الادارية، مثلا لانأتي بحامل شهادة الدكتوراه ونعينه في الجامعة وفق سياقات سلم الرواتب. لذلك علينا ان نوجد آليات تحفيزية وان نخرج من القطاع الاشتراكي و رأسمالية الدولة هذا الشكل الوحيد الذي يمكن ان نقف به امام التيار الخطر.و اضاف: ان ما تقوم به المؤسسات في كندا و أمريكا وأوربا هي قضايا محلية و الدولة لا يمكنها منع المواطن من السفر، فالحل الوحيد هو أن نهيئ حياة أفضل للمواطن لكي لا يترك بلده وتستفيد منه الدول الأخرى.

برلمانيون: ينبغي مناقشة هذه القضية في مجلس النواب

عقود غير قانونية توقّع من طرف واحد لإيهام طالب الهجرة بأن كل شيء (على مايرام)!